

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي النص الآتي :

” لا تسرى أحكام المادة السابقة على قرارات اللجان القضائية التي أصبحت نهائية بالتصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ولا على قرارات هذه اللجان التي أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة ولا على أحكام هذه المحكمة الصادرة في هذه التصرفات “ .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

على ذلك من آثار وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لمضي سنتين من تاريخ التعيين في إحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة .

وتحتسب المدة السكنية للعامل اعتباراً من تاريخ التعيين أو بلوغه من الثالثة عشرة أيهما أقرب .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويسمى به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مع عدم صرف أية فروق مالية مرتبة على تطبيقه عن المدة السابقة على ١/١/١٩٨٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومة جمهورية مصر العربية (وزارة التربية والتعليم) وبرنامج الغذاء العالمي بشأن تعديل خطة عمليات مشروع تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية بالريف (مشروع رقم ٢٠٤٦)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى القرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومة جمهورية مصر العربية (وزارة التربية والتعليم) وبرنامج الغذاء العالمي بشأن تعديل خطة عمليات مشروع تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية بالريف (مشروع رقم ٢٠٤٦) ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٣٩٩ (٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٩)

حسني مبارك

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب